

تجريم الاسلام وسجن المسلمين ظلماً يزيد المسلمين ثباتاً على دينهم

يمضي ممثل حزب التحرير في الدنمارك فادي عبداللطيف هذه الايام عقوبة السجن، على اثر المحاكمة الجائرة في ٢٠٠٧/١١/١٧ والتي قضت فيها محكمة الاستئناف عليه بالسجن لمدة ٦٠ يوماً. ولتوضيح حقيقة وخلفية وأبعاد هذه المحاكمة وغيرها من المحاكمات الظالمة نؤكد على الحقائق التالية:

● ان الحكومة الدنماركية ومنذ آذار/مارس ٢٠٠٣ هي جزء لا يتجزأ من قوى الاحتلال المتواجدة في بلاد المسلمين، والذي قام على اساس الخديعة والكذب، حيث شارك الجنود الدنماركيون في قتل وتعذيب المدنيين في العراق وافغانستان. وما الديات التي دفعتها الحكومة الدنماركية الى اهالي القتلى، ومحكمة العسكريين الدنماركيين المشاركين في عمليات التعذيب، وعمليات تسليم الاسرى الافغان الى سجون التعذيب الاميركية التي قام التلفزيون الدنماركي بفضحها، الا دليل على هذه الجرائم.

● ان الحكومة الدنماركية متورطة وبشكل كبير في المجازر التي يرتكبها كيان يهود بحق المسلمين وذلك من خلال ارسال الاسلحة وقطع غيار الطائرات الحربية الى هذا الكيان ومن خلال دعمها السياسي الدائم للمجازر التي يرتكبها كيان يهود ضد الاطفال والمدنيين في فلسطين حيث تقدم لهم المبررات. فقد صرح رئيس الوزراء الدنماركي في جامعة اورغس في شباط/فبراير ٢٠٠٥ بما يلي: (انا اوافق ان اسرائيل لا تتقيد بشكل كلي بقرارات الامم المتحدة، ولكن اسرائيل ليست دولة ديكتاتورية، وهذا فرق واضح، وكذلك فان اسرائيل يحيط بها الاعداء الذين يريدون قذفها في البحر، ومن الضروري النظر الى ان هنالك تاريخاً خاصاً يجعل اسرائيل مضطرة للدفاع عن نفسها). وكذلك المجازر التي ارتكبها كيان يهود في لبنان حيث كانت الخارجية الدنماركية تصرح دائماً بان لهذا الكيان الحق في الدفاع عن النفس، وقد امتنعت الحكومة الدنماركية في ٢٠٠٦/٧/١٢ عن التصويت في مجلس الامن على قرار لاييقاف الحرب على لبنان. وكذلك تعتبر الدنمارك ان قضية الصراع بين المسلمين وكيان يهود هو عداء للسامية.

● ان الحكومة الدنماركية تقود حرباً ضد الاسلام، فقد قام رئيس الوزراء الدنماركي في ٢٠٠٤/١١/٢١ أندرس فوغ راسموسن، بمنح (جائزة الحرية) للسياسية الهولندية أيان هيرسي مكافأة لها على إساءتها للإسلام وللقرآن الكريم وعلى وصفها رسول الله ﷺ بأبشع الأوصاف. وما كانت الرسومات المسيئة للرسول ﷺ إلا على أثر تحريض من وزير الثقافة الدنماركي بريان ميكيلسن في ٢٥/٠٩/٢٠٠٥م للمثقفين والفنانين على الإستهزاء بالقرآن وبالرسول الكريم ﷺ، وبعد ذلك الدفاع المستميت من قبل رئيس الوزراء عن الصحيفة (يولاندرس بوستن). وانسجاماً مع ذلك رفض النائب العام القضية المرفوعة على الصحيفة في شباط/فبراير ٢٠٠٦م ومن ثم المدعي العام الذي أكد رفضه مقاضاة الصحيفة في آذار/مارس ٢٠٠٦م.

في تلك الاثناء قام حزب التحرير في الدنمارك بكشف ما تقوم به الحكومة الدنماركية من حرب على الاسلام وفضح ما يقوم به الاحتلال في بلاد المسلمين، وتمثل ذلك بعدة نشاطات قام بها في حينه من مظاهرات ومؤتمرات ومحاضرات. وعلى اثر ذلك قامت الدولة الدنماركية بعدة محاولات لمنع حزب التحرير في الدنمارك، ولكن هذه المحاولات اصطدمت بتقرير المدعي العام الذي أكد فيه عدم امكانية منع الحزب وفقاً للدستور الدنماركي. نوقش على اثرها موضوع الحزب في البرلمان الدنماركي حيث دار النقاش حول اقتراح قدمته الحكومة كحل للمشكلة وذلك عن طريق تفعيل محاكمة شباب الحزب والاكتثار من المحاكمات حتى يتسنى بعدها حظر الحزب.

وهكذا اعادت الحكومة الدنماركية في تموز/يوليو ٢٠٠٥ تحريك ملف كانت قد حققت فيه ومضى على اغلاقه ثمانية اشهر، والمتعلق بالنشرة الصادرة عن الحزب بتاريخ ٨ تشرين ثاني ٢٠٠٤ المتعلقة بجرائم الامريكان في الفلوجة، والتي اعتبرها النائب العام تهديداً للحكومة

الدنماركية. وقد أضيف الى هذا الملف نشرتين كان قد اصدرهما حزب التحرير حول جرائم اليهود في فلسطين في شهري آذار وأيار ٢٠٠١، واعتبرهما النائب العام انهما يتضمنان تهديدا لليهود في الدنمارك.

وبناء على ما سبق كان طبيعياً ان تحكم محكمة الاستئناف التي جرت في ١٧ آب/أغسطس ٢٠٠٦ على ممثل الحزب بالسجن. حيث كان واضحاً ان القاضي والمدعي العام يمثلان قوة الاحتلال، فلم يُقدّم اي دليل ضد الممثل الاعلامي في الامور المدّعاة عليه. فالمحاكمة كانت محاكمة سياسية. والدليل على ذلك انه بتاريخ ٥ آب ٢٠٠٥ تم ارسال فاكس من وزارة العدل الى شرطة كوبنهاغن لإثارة هذا الموضوع وهي الطريقة نفسها التي تستخدم في بلاد المسلمين، حيث يقوم الحاكم باصدار الحكم وبأمر المحكمة باتخاذ القرار الذي يراه مناسباً.

ان تجريم آيات الجهاد يوجد سابقة قانونية يحاكم على اساسها ابناء المسلمين، بناء على محاكمة آيات القرآن الكريم حيث اعتبر المدعي العام ان الاستشهاد بالآيات القرآنية المتعلقة بالجهاد جريمة قانونية وهو ما يعني ان على المسلمين الكف عن الدعوة الى الاسلام وتطبيق الشريعة، والتي يعتبرها الاسلام القضية المصرية. وهذا ايضاً ما نراه بما بات يعرف بقضيته (غلوستروب واودنسي) حيث يبدو واضحاً بان المسألة متعلقة بتبني اراء اسلامية. والدليل على ذلك ما صرح به رئيس محكمة غلوستروب بان اطلاق سراح ثلاثة من المتهمين قد تم بناء على عدم ثبوت التهم الموجهة اليهم، وتصريح محامي الدفاع لجريدة (بولتيكن) بما يلي: (موكلي جريمته الوحيدة انه مسلم ويهتم بمعرفة الاحكام الشرعية). وليس بعيد عن ذلك قضية جمعية الاقصى الخيرية حيث تسعى الحكومة الى تجريمها باستئناف القضية بالرغم من تبرئة القاضي للقائمين عليها من التهم المنسوبة اليهم، وليس آخراً قضية الاخ سعيد منصور الذي حُكم ظلاماً بناء على آرائه بتهمة الارهاب. وما قضية الممثل الاعلامي لحزب التحرير الا احدى هذه القضايا والتي هي جزء من الحرب على الاسلام وحملة دعوته.

ان حزب التحرير في الدنمارك يؤكد على ما يلي:

- ان الاسلام يوجب على الامة الاسلامية الجهاد ضد المحتل لبلاد المسلمين سواء كان في فلسطين او العراق او افغانستان او غيرها.
- ان عداة المسلمين لليهود هو عداة لكيان يهود الذي اغتصب اراضي المسلمين وشردهم من ديارهم واعلن الحرب عليهم.
- ان السجن لحملة الدعوة لن يزيدهم الا ثباتاً وتمسكاً بدينهم وآرائهم التي يدعون لها. وان هذه الحرب على الاسلام، ومنها هذه المحاكمات الجائرة ما هي الا دليل على افلاس فكر الحضارة الغربية.
- ان العمل لاقامة شرع الله واستئناف الحياة الاسلامية في بلاد المسلمين هو فرض اوجبه الله سبحانه وتعالى علينا لا يجوز تركه ولا التساهل فيه، وهو فرض كفرض الصلاة والصيام.
- اننا في هذه البلاد جزء لا يتجزأ من الامة الاسلامية، فلا ننسى واجبنا تجاهها، وان واجبنا في هذا البلد هو ان نتعاون ونتكاتف فيما بيننا حتى لا نكون الطرف الاضعف، فُيستغل هذا الضعف لضرب تمسكنا بعقيدتنا وأحكام ديننا، وليكن قول الرسول ﷺ لعمه (والله ياعم لو وضعوا الشمس في يميني والقمر في يساري على ان اترك هذا الامر حتى يظهره الله او اهلك دونه ما تركته) نبراساً لنا نقتديه في حملنا للدعوة.

ونسأل الله تعالى ان يمن علينا وعلى المسلمين بدولة الخلافة التي يأمن بها المسلمون على دينهم وديانهم.

"ونريد ان نمن على الذين استضعفوا في الارض ونجعلهم ائمة ونجعلهم الوارثين"

حزب التحرير

الدنمارك

٢٣ من ذي الحجة ١٤٢٨هـ

٢٠٠٨/٠١/٠١م